https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.2.15

قياس وتحليل عناصر الضخ الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2018)

الباحث: عبدالله محمد رشيد الرملي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
abdahll1991@gmail.com

الباحث: سيف علي يحيى حسن
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة بغداد
Saif.2006b@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث إلى قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصيرة وطويلة المدى) بين عناصر الضخ الكلي (الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الحكومي، الصادرات) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع باستعمال أنموذج ARDL. وافترض البحث بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي. ومن اجل ذلك، تم استعمال ثلاث نماذج للدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تم استعمال بيانات سنوية غطت المدة (1990-2018). أخيراً، كُشفت لنا نتائج اختبار أنموذج ARDL أن هناك تكاملاً مشتركاً وعلاقة توازن طويلة المدى بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وكُشفت نتائج التفاعلات الديناميكية في الأمدين عن وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وبالاتي أثبتت نتائج النماذج صحة فرضية البحث. وعليه يوصي البحث بضرورة أن يكون هناك دعم للقطاع الخاص من قبل الحكومة (مع علاقة تكاملية بينهما) وليس منافسة أو بديل، كما أوصى البحث بإعادة هندسة الإنفاق الحكومي بتوجيه وتوظيف الإنفاق بالشكل الصحيح، بما يحقق عوائد مالية منه، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل القطاعات غير النفطية (الزراعة والصناعة) والسيطرة على المعابر الحدودية من أجل رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الحكومي، الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، أنموذج ARDL.

Measuring and analyzing the elements of total injection in the Iraqi economy for the period (1990-2018)

Researcher: Abdullah M. R. Al-Ramli
Collage of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Saif Ali Yahya Hassan
Collage of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

The research aimed to measure and analyze the dynamic interactions (short and long term) between the elements of total pumping (private investment spending, government spending, exports) as independent variables and GDP as a dependent variable using the ARDL model. The study assumed that there is a direct, statistically significant relationship between the elements of total pumping and the gross domestic product. For this, three models were used for the study. In addition, annual data covering the period (1990-2018) was used. Finally the results of the ARDL model test revealed to us that there is a common complementarity and a long-term equilibrium

relationship between the elements of total pumping and the gross domestic product. The results of the dynamic interactions in the two terms revealed the existence of a direct significant relationship between the total pumping elements and the gross domestic product, and thus the results of the models proved correct. The hypothesis of the study. Accordingly, the study recommended that there should be support for the private sector by the government (with an integrative relationship between them) and not competition or alternative. The study also recommended re-engineering government spending by directing and employing spending in the correct manner, in order to achieve financial returns from it, in addition to the need to activate non-oil sectors (Agriculture and Industry) and controlling border crossings in order to raise rates of GDP growth and then achieve economic development for the country.

Keywords: Private investment spending, Government spending, Exports, GDP, ARDL model.

المقدمة

تعد عناصر الحقن الكلي أو ما يسمى بالإضافات أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي، وهذه العناصر هي (الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الحكومي، الصادرات). إذ يعد الإنفاق الاستثماري الخاص من الأنشطة الرئيسة التي يقوم بها الافراد، كما انه يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للبلد. أما الإنفاق الحكومي فهو من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير على مجمل النشاط الاقتصادي، فضلا عن دورهُ المهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. أما بالنسبة للصادرات، فأن أدائها الجيد في أي دولة يعد مؤشراً مهماً للتجارة الخارجية لتلك الدولة. كل هذه العناصر لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز وتوظيف هذه العناصر في الناتج المحلي الإجمالي.

في الاقتصاد العراقي تعرضت هذه العناصر للعديد من الصدمات والفشل خلال المدة (1990-2018)، نتيجة الظروف التي مر بها العراق، ناهيك عن اعتمادهُ شبه الكامل على مصدر تصدير النفط، مع افتقارهُ إلى قاعدة إنتاج واسعة ومتنوعة. أدى ذلك إلى تدهور اقتصادهُ بشكل عام، وبالاتي أثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

1. **مشكلة البحث:** نتيجةً للأوضاع الأمنية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي شهدها العراق، وتدهور اقتصادهُ العام، فضلاً عن افتقارهُ إلى قاعدة إنتاج واسعة ومتنوعة، أدى ذلك إلى ضعف كبير في الاستثمار الخاص، وإنفاق حكومي استهلاكي وغير إنتاجي، فضلاً عن الضعف الكبير في صادرات العراق غير النفطية، وبالاتي كل هذه العوامل قد جعلت من نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس بالمستوى المطلوب تحقيقه.
2. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من الدور المهم لعناصر الضخ الكلي في الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا تحاول البحث تسليط الضوء على هذا الدور، وإعطاء تصور واضح عن الاقتصاد العراقي.
3. **فرضية البحث:** وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي.
4. **هدف البحث:** يهدف البحث الى الاتي:

❖ تحليل العلاقة بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

- ❖ قياس وتحليل التفاعلات الديناميكية (قصيرة وطويلة المدى) بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي باستعمال أنموذج ARDL.

5. **منهجية البحث:** تم استعمال منهج يجمع بين الوصفي والتحليلي لتحليل البيانات الإحصائية، بالإضافة إلى استعمال الأسلوب القياسي لقياس وتحليل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.
6. **حدود البحث:**

- ❖ البعد المكاني: دراسة الاقتصاد العراقي.
- ❖ البعد الزماني: 1990-2018.

7. **هيكلية البحث**: يقسم البحث إلى مبحثين**:** الأول، خصص لواقع عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي، والثاني ركز على قياس وتحليل العلاقة بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول: الإطار النظري لعناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي

المطلب الاول الإطار النظري لعناصر الضخ الكلي: تتكون عناصر الضخ الكلي أو ما يسمى بالإضافات من (الإنفاق الاستثماري الخاص I، والإنفاق الحكومي G، والصادرات X)، ويمكن تفسير هذه العناصر على النحو الاتي:

أولاً. مفهوم الإنفاق الاستثماري الخاص Investment Spending: يُعد الإنفاق الاستثماري I أحد المكونات الرئيسة للطلب الكلي AD، وعلى الرغم من أن الاستهلاك C يمثل أكبر نسبة من إجمالي الطلب، فأن الاستثمار في هذا الإطار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، ويرجع ذلك إلى الدور الكبير الذي يلعبهُ في مجال التنمية الاقتصادية والتوظيف، بالإضافة إلى أن الاستثمار يحتل نسبة كبيرة من إجمالي الطلب في اقتصاد أي دولة. ويُعرف الاستثمار بأنه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي الإنفاق الذي يؤدي إلى إضافات جديدة في الاقتصاد الوطني من الشركات، المصانع، المباني، السندات، بالإضافة إلى الأسهم (الوادي وآخرون، 2013: 47).

ثانياً. مفهوم الإنفاق الحكومي Government Spending: إن مفهوم الإنفاق الحكومي G بشكل عام تطور مع تطور أفكار المدارس الاقتصادية، إذ ترى المدرسة الكلاسيكية إن جميع النفقات الحكومية هي نفقات استهلاكية، ويجب أن تقتصر على وظائف الدولة التقليدية (دفاع، امن، عدالة، بعض المرافق العامة)، فيما ترى المدرسة الكينزية على خلاف ذلك فقد دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية ولاسيما الإنفاق الحكومي (البيرماني، 2017: 281).

ثالثاً. مفهوم الصادرات Exports: تُعد الصادرات X أحد مكونات التجارة الخارجية، ويتم تعريفها على أنها سلع وخدمات منتجة في بلد ما وما يشتريه سكان بلد آخر، وقد تكون هذه الصادرات نفطية وغير نفطية (Amadeo, 2020: No page). وتتشابه طبيعة تركيبة الصادرات في العراق مع معظم الاقتصادات النامية، لأنها تعتمد بشكل رئيسٍ على الصادرات النفطية، وهذا يعكس جدية التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة، لان عائداتها التصديرية تخضع لتقلبات مستمرة (الكواز، 2014: 218).

المطلب الثاني تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي (GDP): إن الناتج المحلي الإجمالي يعني إجمالي القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود الجغرافية للبلد والتي ينتجها المواطنون المقيمون بالإضافة إلى المواطنين الأجانب خلال مدة زمنية محددة عموماً سنة

(experts, 2019: 53). ويُلاحظ من خلال هذا التعريف إن GDP هو المؤشر الأكثر وضوحاً لمستوى النشاط الاقتصادي، وأن أي تطور فيه سينعكس على تطور الدخل القومي National income مما يؤدي إلى تحسن مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد.

المبحث الثاني: واقع عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي وتحليل العلاقة بينهما في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول تحليل واقع عناصر الضخ الكلي:

أولاً. تحليل الإنفاق الاستثماري الخاص Investment Spending: من خلال تتبع مسار الإنفاق الاستثماري الخاص في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الاستثماري الخاص بلغ (5243.1) مليون دينار عام 1990، ثم أنخفض في العام الاتي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (15.5%-)، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى تدهور الواقع السياسي والأمني في العراق والحرب التي شهدها العراق، وما تبع ذلك من مقاطعات سياسية مثل فرض عقوبات اقتصادية. وبعد ذلك عاد الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الارتفاع المستمر رغم العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة، حتى وصل في العام 2002 إلى (7477198) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (58.3%-)، نتيجة الإجراءات الانكماشية المتخذة من قبل الحكومة (السيطرة على التضخم)، بالإضافة إلى تنفيذ مذكرة التفاهم عام 1996 (الغالبي، 2012: 40).

أما فيما يخص المدة (2003-2018) في الجدول (1) فقد نلاحظ بأن الإنفاق الاستثماري الخاص بدأ بالارتفاع خلال هذه المدة باستثناء بعض الأعوام لأنه اتسم بظروف استثنائية، إذ ارتفع الإنفاق الاستثماري الخاص من (9005771.6) مليون دينار عام 2004 إلى (18082946) مليون دينار عام 2006، بسبب انتهاء العقوبات الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط وزيادة كميات الصادرات، فضلاً عن التحسن النسبي في الوضع الأمني في البلد، وهو ما انعكس بدورهُ على زيادة عائدات النفط. وفي العام 2009 انخفض الإنفاق الاستثماري الخاص بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (38.1%-) بسبب أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008. وبعد ذلك، تراجعت أسعار النفط للانخفاض وسيطرة الإرهاب على بعض مناطق العراق مما أدى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص في العام 2014 بمعدل نمو سالب بلغ (20.3-)، واستمر في التراجع لعام 2015 و2016 بمعدل نمو سنوي سالب بلغا (14.4%-) و(12.8%-) على التوالي، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انعكاس الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق منذ بداية العام 2014 والتي تمثلت بالحرب الأخيرة التي تعرض لها العراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط ومن ثم تدهور عائدات النفط التي يعتمد عليها العراق بشكل رئيسِ. وبعد التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية للبلد وارتفاع أسعار النفط فقد عاود الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الواجهة وسجل معدل نمو سنوي موجب في الأعوام 2017 و2018 إذ بلغا (6.1%) و(10.8%)على التوالي.

ثانياً. تحليل الإنفاق الحكومي Government Spending: ويمكن تتبع مسار الإنفاق الحكومي في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي بلغ (14179) مليون دينار عام، ثم ارتفع إلى (690784) مليون دينار عام

1995، يعود سبب هذه الزيادة إلى التدهور في قيمة النقود نتيجة التضخم الناجم عن التمويل بالإصدار النقدي الجديد بسبب العقوبات الاقتصادية.

التي فرضت على العراق (الخولاني، 2019: 61). وفي العام 1996 انخفض الإنفاق الحكومي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (21.4%-)، وذلك بسبب قيام الحكومة بمعالجة التضخم عن طريق ضغط النفقات العامة من خلال تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية ورفع موارد الدولة من خلال الضرائب والرسوم، فضلاً عن تطبيق مذكرة التفاهم. وبعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي إلى الارتفاع بشكل تدريجي إلى (3226927) مليون دينار.

أما فيما يخص المدة (2003-2018) في الجدول (1) فقد نلاحظ بأن الإنفاق الحكومي اخذ مسارهُ بالارتفاع باستثناء بعض الأعوام لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي من (4901960) مليون دينار عام 2003، إلى (119127556) مليون دينار عام 2013، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى السيطرة على الوضع الأمني للبلد فضلاً عن تعديل الأجور والرواتب والمخصصات وغيرها، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء العامي 2005 و2009 التي سُجِلَ فيها معدل نمو سنوي سالب بلغ (17.8%-)، (6.4%-) على التوالي، وذلك بسبب تردي الأوضاع الأمنية 2005، واثر تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008.

أما بعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي إلى الانخفاض في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 بمعدلات نمو سنوي سالبة بلغت (5.8%-)، (26.1%-)، (11.1%-) على التوالي، ويرجع سبب هذه الانخفاضات إلى عدم إقرار موازنة العام 2014 وتراجع أسعار النفط، فضلاً عن زيادة تكاليف الحرب نتيجة الأوضاع التي مر بها البلد. أما بعد ذلك فقد عاود الإنفاق الحكومي للارتفاع وسجل معدلات نمو سنوي موجبة في العامي 2017 و2018.

ثالثا. تحليل الصادرات Exports: تُعد الصادرات X أحد مكونات التجارة الخارجية، ويتم تعريفها على أنها سلع وخدمات منتجة في بلد ما وما يشتريه سكان بلد آخر، وقد تكون هذه الصادرات نفطية وغير نفطية. (Amadeo, 2020: No page). وتتشابه طبيعة تركيبة الصادرات في العراق مع معظم الاقتصادات النامية، لأنها تعتمد بشكل رئيسٍ على الصادرات النفطية، وهذا يعكس جدية التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة، لان عائداتها التصديرية تخضع لتقلبات مستمرة. (الكواز، 2014: 218).

ويمكن تتبع مسار الصادرات في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن الصادرات بلغت في العام 1990 (4305.4) مليون دينار ثم استمرت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض إلى عام 1995 بسبب العقوبات الاقتصادية، وبعد العام 1996ارتفعت الصادرات بسبب تطبيق (مذكرة التفاهم).

الجدول (1): تطورات الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الحكومي، الصادرات، GDP للمدة (1990-2018) (مليون دينار)

السنوات	*الإنفاق الاستثماري الخاص I	معدل النمو %	*الإنفاق الحكومي G	معدل النمو السنوي %	**الصادرات X	معدل النمو %	**الناتج المحلي الإجمالي GDP	معدل النمو %
	1	2	3	4	5	6	7	8
1990	5243.1	....	14179	.....	4305.4	....	55926.5	.....
1991	4429.7	-15.5	17497	23.4	547.8	-87.2	42451.6	-24.09
1992	10865	145.2	32883	87.9	670.4	22.4	115108.4	171.1
1993	18850	73.5	68954	109.6	243.0	-63.7	321646.9	179.4
1994	38939	106.6	199442	189.2	589.8	140.2	1658325.8	415.5
1995	57248.3	47.0	690784	246.3	360.0	38.9	6695482.9	303.7
1996	98672	72.4	542542	-21.4	595.6	65.4	6500924.6	-2.9
1997	634455.52	542.9	605802	11.6	9636521	1617851	15093144.0	132.1
1998	1265967.8	99.5	920501	51.9	13340862	38.4	17125847.5	13.4
1999	13231527	945.1	1033552	12.2	26756096	100.6	34464012.6	101.2
2000	14635962	10.6	1498700	45.04	38013666	42.0	50213699.9	45.6
2001	17939731	22.6	2079727	38.7	26967420	-29.0	41314568.5	-17.7
2002	7477198	-58.3	2518285	21.08	28949901	7.4	41022927.4	- 0.7
2003	3151168.8	-57.8	4901960	94.6	22897246	-20.9	29585788.6	-27.9
2004	9005771.6	185.8	32117491.3	555.1	29956020	30.8	53235358.7	79.9
2005	16291564	80.9	26375175.1	-17.8	39963945	33.4	73533598.6	38.1
2006	18082946	10.9	38806679.3	47.1	48780390.6	22.0	95587954.8	29.9
2007	10411889	-42.4	39031232.2	0.5	51158039.1	4.9	111455813.4	16.6
2008	23842998	129	59403374.7	52.1	79028558.7	54.5	157026061.6	40.8
2009	14758289	-38.1	55589721	-6.4	51473565	-34.9	130643200.4	-16.8
2010	25716187	74.2	70134201	26.1	63880713	24.1	162064565.5	24.05
2011	26593885	3.4	78757667	12.2	91531318	51.1	217327107.40	34.09
2012	29181898.1	9.7	105139575	33.4	113151788.2	23.6	254225490.7	16.9
2013	44974772.2	54.1	119127556	13.3	108514489.6	- 4.0	273587529.2	7.6
2014	35837402.9	-20.3	112192126	-5.8	91336900.2	-15.8	266332655.1	-2.6
2015	30650095	-14.4	82813611	-26.1	57526900.3	-37.1	194680971.8	-26.9
2016	26703209.3	-12.8	73571003	-11.1	51742500.6	-10.0	196924141.7	1.1
2017	28330275.9	6.1	75490115	2.6	70950100.3	37.1	225722375.5	14.6
2018	31400281.6	10.8	72052900	-0.04	75181800.7	5.9	251064479.9	11.2

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

*جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية.

**جمهورية العراق، وزارة التخطيط، قسم التجارة الخارجية.

**جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

الأعمدة (2,4,6,8) احتسبت وفق الصيغة الاتية $[\frac{X2-X1}{X1} * 100]$

أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن الصادرات أخذت مسارها بالارتفاع باستثناء بعض الأعوام لكونها امتازت بظروف استثنائية، إذا بلغت الصادرات في العام 2003 (22897246) مليون دينار ثم ارتفعت إلى (75181800.7) مليون دينار عام 2018 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وكمياته المصدرة، إذ يشكل النفط نسبة كبيرة جداً من الصادرات العراقية، وكانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (2009، 2014، 2015، 2016) التي سُجِل فيها معدلات نمو سنوي سالبة، وذلك بسبب اثر تداعيات الأزمة المالية العامية 2008، وعدم

إقرار موازنة العام 2014، فضلاً عن تراجع الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق والانخفاض الحاد في أسعار النفط وكمياته المصدرة في الأعوام الأخرى.

المطلب الثاني تحليل واقع الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP:

يمكن تتبع مسار GDP في العراق من خلال استخدام الأرقام الواردة في الجدول (1) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن GDP بلغ (55926.5) مليون دينار عام 1990، ثم انخفض في العام 1991 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (24.09%-)، وذلك بسبب حرب الخليج الثانية، وانعكاس ذلك في دمار البنى التحتية وتوقف المصانع والمعامل عن الإنتاج. وبعد ذلك فقد عاود GDP إلى الارتفاع إلى (50213699.9) مليون دينار عام 2000، إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (1996، 2001، 2002) التي سُجِل فيها معدلات نمو سنوي سالبة، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية وانخفاض الطلب العالمي على النفط بعد أحداث أيلول 2001. أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن GDP بلغ (29585788.6) مليون دينار عام 2003 ثم ارتفع إلى (251064479) مليون دينار عام 2018، بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي، ورفع العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن زيادة أسعار النفط وكمياتهُ المصدرة. إذ كانت جميع معدلات النمو السنوي موجبة باستثناء الأعوام (2009، 2014، 2015) التي سُجِلَ فيها معدلات نمو سنوي سالبة، ويعود سبب ذلك إلى إثر تداعيات الأزمة المالية العامية 2008، وعدم إقرار موازنة العام 2014، فضلاً عن تراجع الأوضاع الأمنية التي شهدها العراق والانخفاض الحاد في أسعار النفط وكمياته المصدرة في 2014 و2015.

المطلب الثالث تحليل العلاقة بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي: يمكن تحليل العلاقة من خلال نسبة مساهمة عناصر الضخ الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويوضح الجدول (2) ذلك للمدة (1990-2018).

أولاً. تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الخاص والناتج المحلي الإجمالي (I & GDP):

ويمكن تتبع مسار العلاقة أعلاه من خلال نسبة مساهمة الإنفاق الاستثمار الخاص إلى GDP. والأرقام الواردة لذلك يعكسها الجدول (2) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن نسب المساهمة لاسيما في الأعوام (1990-1998) متدنية جداً في تكوين GDP، إذ بلغت (7.3، 9.3)% على التوالي وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. أما في الأعوام (1999-2002) فقد حققت نسب مساهمة لا باس بها في GDP، إذ بلغت (18.2، 38.3)% على التوالي، وذلك نتيجة توجه الحكومة في دعم القطاع الخاص، فضلاً عن تنفيذ مذكرة التفاهم عام 1996. أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن مع تغير فلسفة الاقتصاد نحو اقتصاد السوق، زاد الاتجاه نحو الاعتماد على القطاع الخاص، مما قاد ذلك إلى زيادة نسبة مساهمة الإنفاق الاستثمار الخاص في GDP. وبالرغم من ذلك شهدت نسبة المساهمة تذبذباً ما بين الانخفاض والارتفاع خلال المدة المذكورة، وهذا راجع إلى الإحداث الأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال المدة ذاتها.

الجدول (2): نسب مساهمة* عناصر الضخ الكلي إلى (GDP) للمدة (1990-2018)
(مليون دينار)

السنوات	نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص إلى GDP	نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP	نسبة الصادرات إلى GDP	السنوات	نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص إلى GDP	نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP	نسبة الصادرات إلى GDP
1990	9.3	25.3	7.6	2003	10.6	16.5	77.3
1991	10.4	41.2	1.2	2004	16.9	60.3	56.2
1992	9.4	28.5	0.5	2005	22.1	35.8	54.3
1993	5.8	21.4	0.07	2006	18.9	40.5	51.03
1994	2.3	12.02	0.03	2007	9.3	35.01	45.8
1995	0.8	10.3	0.005	2008	15.1	37.8	50.3
1996	1.5	8.3	0.009	2009	11.2	42.5	39.4
1997	4.2	4.01	63.8	2010	15.8	43.2	39.4
1998	7.3	5.3	77.8	2011	12.2	36.2	42.1
1999	38.3	2.9	77.6	2012	11.4	41.3	44.5
2000	29.1	2.9	75.7	2013	16.4	43.4	39.6
2001	43.4	5.03	65.2	2014	13.4	42.1	34.2
2002	18.2	6.1	70.5	2015	15.7	42.5	29.5
				2016	13.5	37.3	26.2
				2017	12.5	33.4	31.4
				2018	12.5	28.6	29.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1).
* تم حساب نسب المساهمة بقسمة عناصر الضخ الكلي على GDP مضروباً في (100).

ثانياً. تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (I & GDP): ويمكن تتبع مسار العلاقة أعلاه من خلال نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي إلى GDP. والأرقام الواردة لذلك يعكسها الجدول (2) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن نسب المساهمة لاسيما في الأعوام (1990-1995) مرتفعة نوعاً ما، إذ بلغت (10.3، 25.3)% على التوالي، وذلك بسبب زيادة الإنفاق على التعليم والصحة ودعم السلع الضرورية للمواطن الى غيرها (البيرماني، 2013: 5). بينما بعد العام 1996 إلى 2002 كانت نسب المساهمة اقل بسبب قيام الحكومة بإجراءات انكماشية (ضغط النفقات العامة) لمعالجة التضخم.

أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن نسب المساهمة في تكوين GDP ارتفعت بشكل كبير عن المدة السابقة، كما إن النسب اتسمت بالتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض، يرجع سبب ذلك إلى رفع العقوبات الاقتصادية على العراق، وارتفاع الإنفاق العسكري الهائل نتيجة عدم استقرار الوضع الأمني للبلد، فضلاً عن تعديل منظومة الرواتب والأجور والمخصصات الموجه لإعادة أعمار البنى التحتية التي خلفتها الحروب (الخولاني، 2019: 65).

ثالثاً. تحليل العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (E & GDP): ويمكن تتبع مسار علاقة الصادرات بـ GDP من خلال نسبة مساهمة الصادرات في GDP. والأرقام الواردة لذلك يعكسها الجدول (2) للمدة (1990-2002)، إذ نلاحظ بأن نسب المساهمة ولاسيما في الأعوام (1990-1995) منخفضة جداً، إذ بلغت وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية، وتوقف تصدير النفط. وبعد العام 1996 إلى عام 2002 فقد ارتفعت نسب المساهمة في تكوين GDP بشكل كبير، نتيجة توقيع مذكرة التفاهم وتصدير النفط. أما فيما يخص المدة (2003-2018)، فقد نلاحظ بأن الصادرات ساهمت بشكل كبير في GDP، بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي تجاه العالم الخارجي، وزيادة الصادرات لاسيما النفطية منها. وبالرغم من ارتفاع نسب المساهمة فقد شهدت بعض الأعوام انخفاض في هذه النسب نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية للبلد، فضلاً عن الإحداث التي تعرض لها في العامي 2015 و 2016.

المبحث الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين عناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول توصيف المتغيرات المستخدمة في الأنموذج: لإثبات صحة الفرضية من عدمها والولوج إلى الهدف الرئيسِ من البحث وكذلك لدعم نتائج التحليل التي تم عرضها في المبحث الأول، سنقوم بوصف المتغيرات الأساسية للدراسة حسب النظرية الاقتصادية إذ يمثل المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP). أما المتغيرات المستقلة فهي (الإنفاق الاستثماري الخاص IS، الإنفاق الحكومي GS، الصادرات X).

وتم استعمال ثلاث نماذج لِنتائج القياس الاقتصادي وتحليلها وهي:

الأنموذج الأول: هذا الأنموذج يتضمن متغيرين، الأول (الإنفاق الاستثماري الخاص IS كمتغير مستقل)، والثاني (الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع).

الأنموذج الثاني: هذا الأنموذج يتضمن متغيرين، الأول (الإنفاق الحكومي GS كمتغير مستقل)، والثاني (الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع).

الأنموذج الثالث: هذا الأنموذج يتضمن متغيرين، الأول (الصادرات X كمتغير مستقل)، والثاني (الناتج المحلي الإجمالي GDP كمتغير تابع).

قبل الولوج إلى اختبارات النماذج، سنعرض جدولاً يوضح اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وفقاً لنتائج اختبار فيلبس-بيرون (P.P)، لقد تم أخذ اختبار فيلبس-بيرون (P.P) فقط لكل النماذج، كونه أكثر دقة في نتائجهِ من اختبار ديكي-فولر الموسع AD.

الجدول (3): نتائج اختبار (P.P) لعناصر الضخ الكلي والناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات	المستوى Level I(0)			الفرق الأول Ist difference I(1)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	لا حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
IS	0.7600	0.0977	0.7649	0.0000	0.0000	0.0000
GS	0.8058	0.7766	0.7529	0.0029	0.0159	0.0002
X	0.7470	0.5135	0.7296	0.0018	0.0102	0.0001
GDP	0.9554	0.5160	0.9437	0.0053	0.0242	0.0008

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين باستعمال نتائج برنامج (Eviews 10).

أولاً. تقدير دالة العلاقة بين الإنفاق الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي (الأنموذج الأول): لإثبات تقدير دالة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الخاص والناتج المحلي الإجمالي يجب إجراء بعض الاختبارات القياسية وتحليلها على النحو الاتي:

1. **اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:** قبل إجراء اختبار أنموذج ARDL هناك شرطان أساسيان يجب استيفاءهما: الأول، أن تكون المتغيرات المدرجة في الأنموذج أما ساكنة عند المستوى $I_{(0)}$ أو عند الفرق الأول $I_{(1)}$ أو خليط من الاثنين معاً. والثاني، أن يكون المتغير التابع ساكن في الفرق الأول $I_{(1)}$ (الخولاني، 2019: 122). وبعد إن تم فحص سكون المتغيرين (IS) و (GDP) فقد تبين لنا من خلال الجدول (3) نتائج الاختبار لـ (P.P) بأن هذين

المتغيرين كانا ساكنين في الفرق الأول $I_{(1)}$ بمعنى إن المتغير التابع (GDP) كان ساكناً في الفرق الأول $I_{(1)}$ أيضاً، ومن ثم فأن هذان الشرطين قد تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL. والجدول (4) يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (4): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Adjusted R-squared	0.953778	Durbin-Watson stat	1.565366	Prob (F-statistic)	0.00000

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (4) بأن النتائج الإحصائية للمتغير المستقل IS قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.95%) في التغير الحاصل في المتغير التابع GDP هو سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان (5%) يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في الأنموذج أو (المعادلة)، وبكلام آخر إن (95%) هي قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع. أما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت نحو (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج ككل من الناحية الإحصائية. وتشير إحصائيات (D-W) إلى أن قيمتهُ قد بلغت (1.565366) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي إن (AR-S< D-W).

2. **اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test**: لكي يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين (IS & GDP) فلا بدّ من إجراء اختبار الحدود، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول (5): نتائج اختبار الحدود Bounds test

الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic	**القيمة المحسوبة Value**	**(عدد المتغيرات المستقلة) K**
F-statistic	5.368903	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (5) بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة (5.368903) أعلى من قيمة الحدين الأعلى والأدنى، إذ بلغا (5.85)، (4.94) على التوالي عند المستوى (5%)، وهذا يعني يجب أن نرفض فرضية العدم وان نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (IS & GDP).

3. **اختبار المعلمات المقدرة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM:** يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والجدول (6) يوضح ذلك.

الجدول (6): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير Estimated Short Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
C	1363226.	6139492.		0.0000
GDP (-1)	-0.341234	0.110392	0.000000	0.0048
IS	2.601032	0.788094	-3.091119	0.0029
CointEq (-1)	-0.341234	0.081816	3.300409	0.0003

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (6) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل في الأجل القصير، إذ يوضح الجدول التأثير الطردي بين (IS) و(GDP)، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عند زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقد أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) قد بلغت قيمتهُ (0.341234-) سالباً، ومعنوياً عند (Prob=0.0003)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغيرين (IS) و(GDP)، باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن (UECM) يفسر بأن ما قيمتهُ (34%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) لـ (IS) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

4. **اختبار المعلمات المقدرة طويلة الأجل:** يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والجدول (7) يوضح ذلك.

الجدول (7): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل Estimated Long Run Coefficients

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
IS	7.622435	0.949865	8.024759	0.0000
C	3994993.	18185939	0.219675	0.8279

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل الأجل الطويل، بأن هناك علاقة طردية بين (GDP) و(IS) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عند زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لكن ليس بالمستوى المطلوب تحقيقه، وهذا يعود إلى الظروف غير الطبيعية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طوال مدة البحث والتي تمثلت في الحروب والعقوبات الاقتصادي والاحتلال والتي لم تعطي الفرصة الكافية لتخصيص نسبة أكبر من الناتج للإنفاق الاستثماري الخاص.

5. **الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة:** لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

أ. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** والجدول (8) يوضح ذلك.

الجدول (8): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.753745	Prob .F(2,23)	0.1955
Obs*R-squared	3.704981	Prob. Chi-Square (2)	0.1568

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح لنا الجدول (8) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob = 0.1955) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية.

ب. اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test (ARCH): والجدول (9) يوضح ذلك.

الجدول (9): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.088856	Prob .F(1,25)	0.7681
Obs*R-squared	0.095624	Prob. Chi-Square(1)	0.7571

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح لنا الجدول (9) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob = 0.7681) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية.

ج. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، والشكل (1) يوضح ذلك.

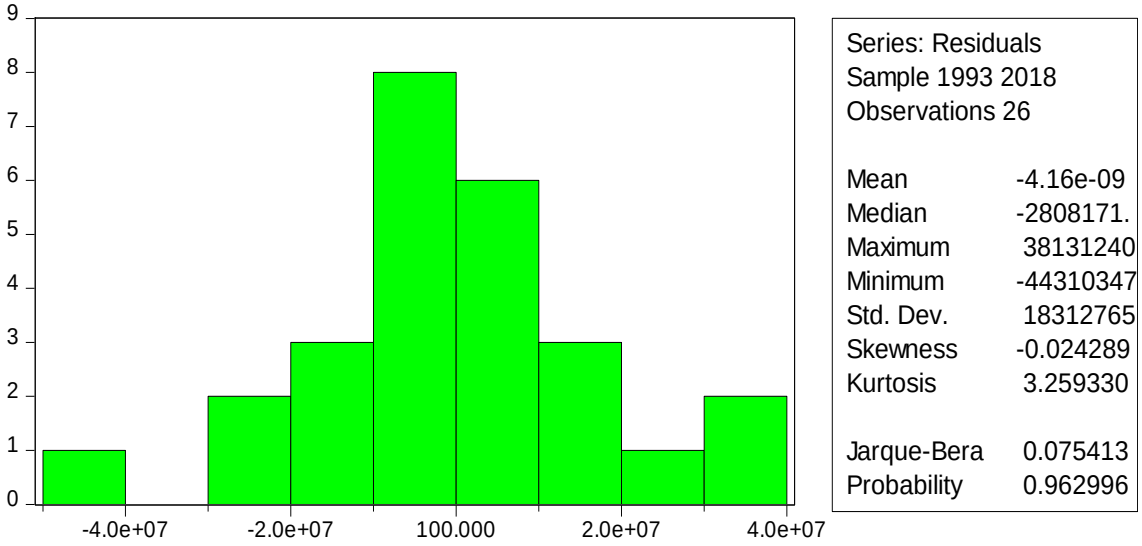

الشكل (1): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل (1) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob = 0.962996) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي بين المتبقيات العشوائية.

د. اختبار الاستقرار الهيكلي لِأنموذج (ARDL):

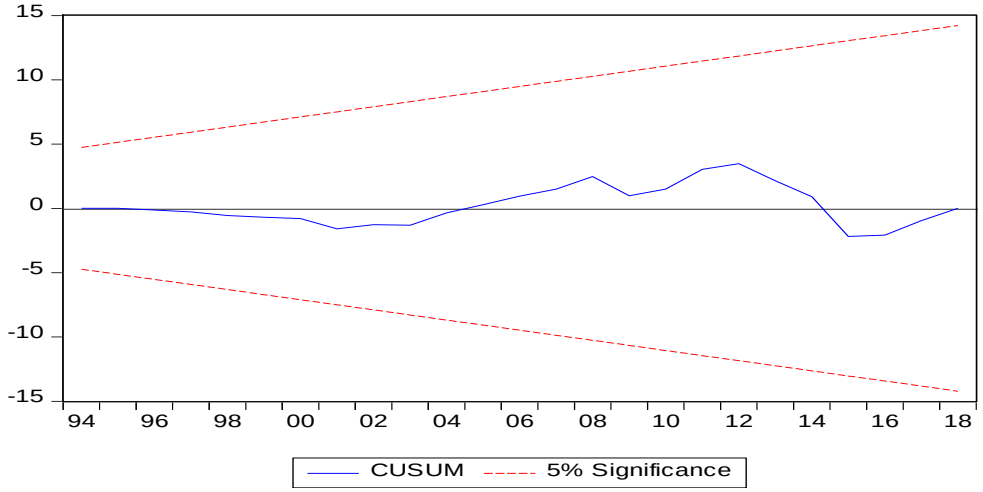

الشكل (2): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل (2) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود الحرجة، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة.

ثانياً. تقدير دالة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (الأنموذج الثاني):

1. **اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:** بعد إن تم فحص سكون المتغيرين (GS) و(GDP)، فقد تبين لنا من خلال الجدول (3) نتائج الاختبار لـ (P.P) بأن هذين المتغيرين كانا ساكنين في الفرق الأول $I_{(1)}$ بمعنى إن المتغير التابع (GDP) كان ساكناً في الفرق الأول $I_{(1)}$ أيضاً، ومن ثم فأن هذان الشرطين قد تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL. والجدول (10) يوضح ذلك.

الجدول (10): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Adjusted R-squared	0.979922	Durbin-Watson stat	2.398808	Prob (F-statistic)	0.00000

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (10) بأن النتائج الإحصائية للمتغير المستقل GS قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.97%) في التغير الحاصل في المتغير التابع GDP هو سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان (0.3%) يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في الأنموذج أو (المعادلة)، وبكلام آخر إن (97%) هي قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع. أما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت نحو (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج ككل من الناحية الإحصائية. وتشير إحصائيات (D-W) إلى أن قيمتهُ قد بلغت (2.398808) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج خالي من مشكلة الانحدار الزائف، أي إن (AR-S<D-W).

2. **اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:** لكي يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين (GS & GDP) فلا بدّ من إجراء اختبار الحدود، والجدول (11) يوضح ذلك.

الجدول (11): نتائج اختبار الحدود Bounds test

(عدد المتغيرات المستقلة)	القيمة المحسوبة	الاختبار الاحصائي المستخدم
1	5.092216	F-statistic
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
I1 Bound	I0 Bound	مستوى المعنوية
3.51	3.02	10%
4.16	3.62	5%
4.79	4.18	2.5%
5.85	4.94	1%

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (11) بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة (5.092216) أعلى من قيمة الحدين الأعلى والأدنى، إذ بلغا (5.85)، (4.94) على التوالي عند المستوى (5%)، وهذا يعني يجب أن نرفض فرضية العدم وان نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (GS & GDP).

3. **اختبار المعلمات المقدرة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM**: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول (12): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير Estimated Short Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
C	20935509	7009437.	0.000000	0.0000
D(GS)	1.729819	0.316567	5.464309	0.0004
D(GS(-1))	-1.480733	0.646365	-2.290864	0.0477
CointEq(-1)	0.505866-	0.212789	2.377316-	0.0287

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (12) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل في الأجل القصير، إذ يوضح الجدول التأثير الطردي بين (GS) و(GDP)، أي أن زيادة (GS) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة (GDP) بمقدار (1.7) عند مستوى معنوي (Prob = 0.0004)، وبتباطؤ زمني D(GS)، أما عند الإبطاء GS(-1) فهناك تأثير عكسي بين (GS) و(GDP)، أي أن زيادة (GS) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض (GDP) بمقدار (1.4) عند مستوى معنوي (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى للتباطؤين) وقد أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير (Prob = 0.0477) المقيد (UECM) قد بلغت قيمتهُ (0.505866-) سالباً، ومعنوياً عند (Prob = 0.0287)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغيرين (GS) و(GDP)، باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن (UECM) يفسر بأن ما قيمتهُ (50%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) لـ (GS) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

4. **اختبار المعلمات المقدرة الطويلة الأجل**: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والجدول (13) يوضح ذلك.

الجدول (13): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل Estimated Long Run Coefficients

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
GS	1.933040	0.191886	10.07389	0.0000
C	18918808	5114230.	3.699248	0.0049

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (13) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل الأجل الطويل، بأن هناك علاقة طردية بين (GDP) و(GS) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عند زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فأن هذه العلاقة طبيعية في الاقتصاد العراقي، إذ تهيمن الدولة على غالبية الناتج المتحقق والمتأتي من القطاع العام وتصدير النفط الخام، لذلك فأن مقدار GDP يكون مقياس لمدى قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي.

5. **الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة**:

أ. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test**: والجدول (14) يوضح ذلك.

الجدول (14): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.398019	Prob .F(2,7)	0.0930
Obs*R-squared	10.34477	Prob. Chi-Square(2)	0.0057

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح لنا الجدول (14) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob=0.0930) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية.

ب. **اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test (ARCH)**: والجدول (15) يوضح ذلك.

الجدول (15): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.343397	Prob .F(1,18)	0.5652
Obs*R-squared	0.374410	Prob. Chi-Square(1)	0.5406

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح لنا الجدول (15) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob=0.5652) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية.

ج. **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test**: والشكل (3) يوضح ذلك.

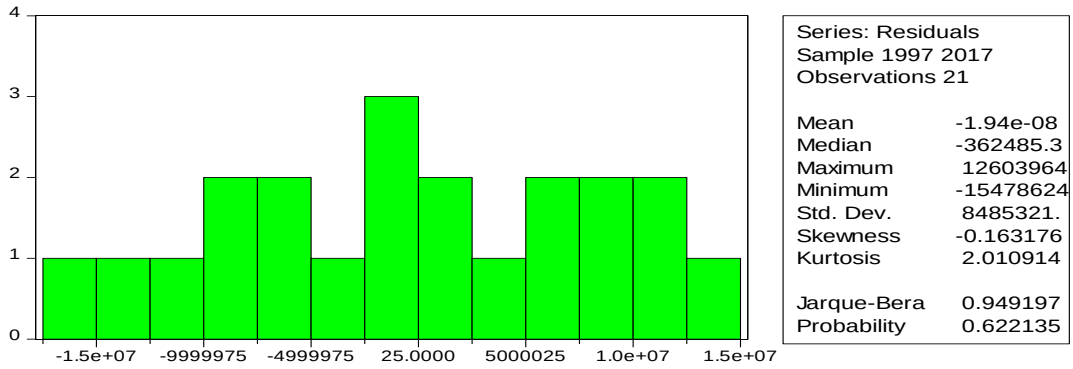

الشكل (3): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل (3) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob = 0.622135) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي بين المتبقيات العشوائية.

د. اختبار الاستقرار الهيكلي لِأنموذج (ARDL):

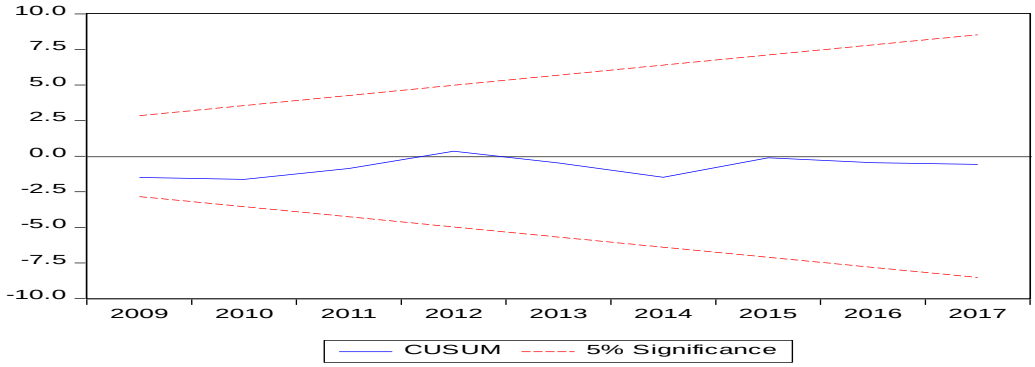

الشكل (4): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل البياني (4) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة.

ثالثاً. تقدير دالة العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (الأنموذج الثالث):

1. **اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL:** بعد إن تم فحص سكون المتغيرين (X) و(GDP)، فقد تبين لنا من خلال الجدول (16) نتائج الاختبار لـ (P.P) بأن هذين المتغيرين كانا ساكنين في الفرق الأول $I_{(1)}$ بمعنى إن المتغير التابع (GDP) كان ساكناً في الفرق الأول $I_{(1)}$ أيضاً، ومن ثم فأن هذان الشرطين قد تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول (16) يوضح ذلك.

الجدول (16): نتائج اختبار أنموذج ARDL

Adjusted R-squared	0.992479	Durbin-Watson stat	2.445791	Prob (F-statistic)	0.00000

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (16) بأن النتائج الإحصائية للمتغير المستقل X قد فسر بأن قيمة معامل التحديد المرجح Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (99%) في التغير الحاصل في المتغير التابع GDP هو سببها التغير الحاصل في المتغير المستقل، وان (1%) يعود إلى عوامل أخرى لم تدخل في الأنموذج أو (المعادلة)، وبكلام آخر إن (99%) هي قدرة المتغير المستقل على التنبؤ بالمتغير التابع. أما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لان قيمة Prob اقل من (5%) إذ بلغت نحو (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج ككل من الناحية الإحصائية. وتشير إحصائيات (D-W) إلى أن قيمتهُ قد بلغت (2.445791) وهذا ما يفسر بأن الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، أي إن (AR-S<D-W) .

2. **اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test**: لكي يتم التحقق من وجود تكامل مشترك بين (X&GDP) فلا بدّ من إجراء اختبار الحدود، والجدول (17) يوضح ذلك.

الجدول (17): نتائج اختبار الحدود Bounds test

الاختبار الاحصائي المستخدم	القيمة المحسوبة	(عدد المتغيرات المستقلة)
F-statistic	6.541969	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الجدول (17) بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة (6.541969) أعلى من قيمة الحدين الأعلى والأدنى، إذ بلغا (5.85)، (4.94) على التوالي عند المستوى (5%)، وهذا يعني يجب أن نرفض فرضية العدم وان نقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين (X & GDP).

3. **اختبار المعلمات المقدرة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد UECM**: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، والجدول (18) يوضح ذلك.

الجدول (18): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير Estimated Short Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
C	-1784586.	2589339.	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.076709	0.058300	-1.315771	0.2007
X(-1)	0.341864	0.158237	2.160449	0.0409
D(X)	1.641275	0.117163	14.00844	0.0000
CointEq(-1)*	-0.076709	0.016636	-4.611008	0.0001

المصدر: إعداد الباحثان باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (18) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل في الأجل القصير، إذ يوضح الجدول التأثير الطردي بين (X) و(GDP)، أي أن زيادة (X) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة (GDP) بمقدار (1.6) عند مستوى معنوي (Prob = 0.0000)، وبتباطؤ زمني D(X)، كما إن زيادة (X) بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة (GDP) بمقدار (0.34) عند مستوى معنوي (Prob = 0.0409) وبتباطؤ زمني (1-) (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى للتباطؤين). وقد أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) قد بلغت قيمتهُ (0.076709-) سالباً، ومعنوياً عند (Prob = 0.0001)، وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الأجل القصير بين المتغيرين (X) و(GDP)، باتجاه علاقة التوازن في الأجل الطويل. وهذا يعني أن (UECM) يفسر بأن ما قيمتهُ (7%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الأجل القصير) لـ (X) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) من اجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل عند حدوث صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

4. **اختبار المعلمات المقدرة الطويلة الأجل**: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع والجدول (19) يوضح ذلك.

الجدول (19): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل Estimated Long Run Coefficients

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
X	4.456647	1.548438	2.878156	0.0083
C	-23264416	34968091	-0.665304	0.5122

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (19) نتائج تقدير معلمة المتغير المستقل الأجل الطويل، بأن هناك علاقة طردية بين (GDP) و(x) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية عند زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن اغلب صادرات العراق هي نفطية لها مساهمة كبير في GDP.

5. **الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة**

أ. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test**: والجدول (20) يوضح ذلك.

الجدول (20): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.319408	Prob .F(2,22)	0.2876
Obs*R-squared	2.998799	Prob. Chi-Square(2)	0.2233

الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (20) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob = 0.2876) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية.

ب. **اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test (ARCH)**: والجدول (21) يوضح ذلك.

الجدول (21): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.042916	Prob .F(1,18)	0.8376
Obs*R-squared	0.046270	Prob. Chi-Square(1)	0.8297

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برمجية (Eviews 10).

يوضح الجدول (21) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ (F-statistic) تبلغ (Prob=0.8376) وهي أكبر من (5%)، وهذا يعني إن الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية.

ج. **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي: Histogram-Normality Test**:

الشكل (5): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

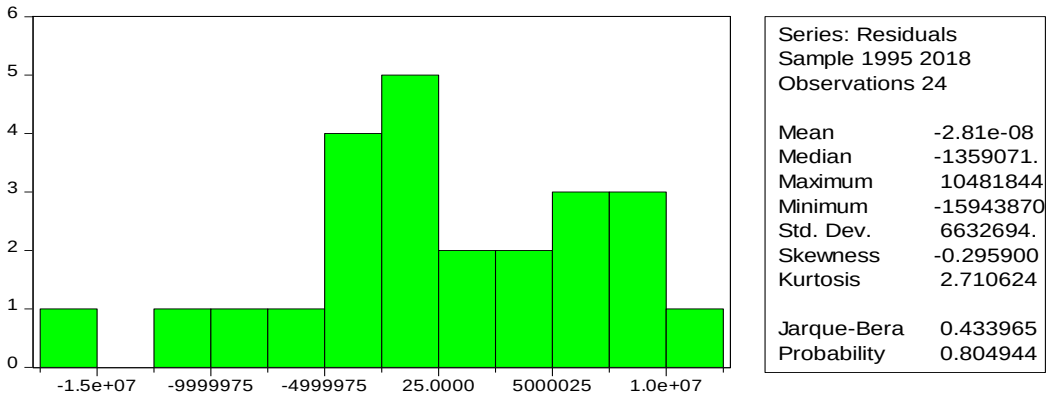

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل (5) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob=0.804944) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي بين المتبقيات العشوائية.

د. **اختبار الاستقرار الهيكلي لأِنموذج (ARDL):**

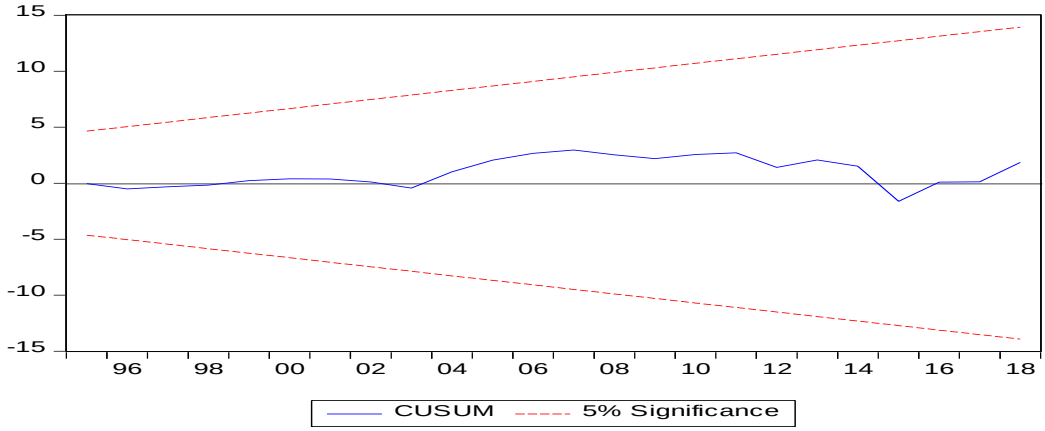

الشكل (6): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثين باستخدام برنامج (Eviews 10).

يوضح الشكل البياني (6) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (CUSUM)، إذ نلاحظ بأن الخط الأزرق (المتعرج) يقع داخل الحدود الحرجة المنقطة الحمراء، وهذا يعني أن المعلمات المقدرة للأنموذج مستقرة.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً. الاستنتاجات:

1. كشفت لنا نتائج اختبار الحدود Bounds Test بان هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الإنفاق الاستثماري الخاص IS، الإنفاق الحكومي GS، الصادرات X) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP).
2. كشفت لنا نتائج المعلمات المقدرة في الأجلين (القصير والطويل) للمتغيرين (IS & GDP)، بأن هناك علاقة طردية بينهما، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
3. كشفت لنا نتائج المعلمات المقدرة في الأجل القصير للمتغيرين (GS & GDP)، بأن هناك علاقة طردية بينهما وفقاً للتباطؤ الزمني D (GS)، أما عند التباطؤ الزمني (D (GS (-1)) فأن هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين، ونوعاً ما كانت هذه النتائج غامضة وغير صحيحة ربما. وأما في الأجل الطويل فأن هناك علاقة طردية بين المتغيرين المذكورين.
4. كشفت لنا نتائج المعلمات المقدرة في الأجلين (القصير والطويل) للمتغيرين (X & GDP)، بأن هناك علاقة طردية بينهما، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
5. بينت نتائج التحليل أن الحكومة كانت داعمة للقطاع الخاص، وكان هذا الدعم بسبب العقوبات الاقتصادية في التسعينيات. ومع ذلك، فأن هذا الإنفاق الاستثماري الخاص ساهم بشكل منخفض في GDP.
6. أظهرت نتائج التحليل أن الإنفاق الحكومي كان في تزايد مستمر طوال مدة البحث باستثناء بعض الأعوام بسبب الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي.
7. أشارت نتائج التحليل إلى توقف الصادرات خلال التسعينيات لاسيما قبل 1996 بسبب العقوبات الاقتصادية. وبعد 2003 ازدادت صادرات الاقتصاد العراقي لاسيما النفطية منها، فضلاً عن مساهمتها الكبيرة في GDP، نتيجة انفتاح العراق تجاه العالم الخارجي.

ثانياً. المقترحات:

1. ضرورة دعم القطاع الخاص من قبل الحكومة، وضرورة وجود علاقة تكاملية بينهما لا تنافس أو بديل، ويجب أن يكون للقطاع الخاص دور في فلسفة اقتصاد السوق وتشجيعه من خلال الإعفاءات الضريبية وضبط المعابر الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تخصيص مالي فعلي (حقيقي) في الموازنة ودعم دائم لمشاريع الاستثمار الخاص من أجل النهوض بذلك من جهة، وزيادة المساهمة في GDP من جهة أخرى.
2. إعادة هندسة الإنفاق الحكومي لاسيما الجاري منه، فهناك وظائف وهمية، وهناك رواتب متضخمة جداً، وهناك إعفاءات ضريبية غير مسوغة في المرتبات الكبيرة والكثير من النفقات غير المسوغة، لذلك، يجب إعادة كلفة الإنفاق الجاري تدريجياً وتوجيهها لصالح الإنفاق الاستثماري لمعالجة هذا الخلل، بالإضافة إلى توجيه الأنفاق الحكومي بما يحقق عوائد مالية منه.

3. ضرورة تنويع صادرات العراق غير النفطية، وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المنتجة كقطاعي الزراعة والصناعة، لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية، لاسيما في حالة الأزمات التي تواجه البلد.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب العربية:

1. الوادي، محمود حسين، العساف، احمد عارف، صافي، وليد احمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

ب. الرسائل والبحوث:

1. البيرماني، صلاح مهدي عباس، قياس وتحليل فجوة فائض الطلب في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2008)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد، العدد 95، 2013.
2. البيرماني، صلاح مهدي، داود، محمد نوري، إثر الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (1990-2014) باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 98، المجلد 23، 2017.
3. الخولاني، سيف علي يحيى، تأثير تمويل الإنفاق العام في تحديد عرض النقد في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.
4. عواد، خالد روكان، اسعد، بلال محمد، شلال، عمار عبد الهادي، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في العراق وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2018)، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 1، العدد 34، 2019.
5. الغالبي، كريم سالم حسين، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاغنر في العراق للفترة (1975-2010)، مجلة الغري للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 25، 2012.
6. الكواز، سعد محمود، تطور الصادرات النفطية وأثرها في الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية مع الإشارة إلى العراق، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية والاقتصادية، المجلد 10، العدد 32، 2014.

ج. التقارير والنشرات:

1. جمهورية العراق، **وزارة** التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية للسنوات 1990-2018.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات 1990-2018.
3. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، قسم التجارة الخارجية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Kimberly Amadeo, International Trade Administration, Trade Data Basics, Accessed April 15, 2020, available on: https://www.thebalance.com/exports-definition-examples-effect-on-economy.
2. Disha Expets, Rapid general knowledge 2020 for competitive exams, Disha publication, new delih, second edition, 2019.